

المحاضرة 13

رابعاً: التنظيم القضائي في النظام الجرمانى.

بحسب بعض الفقه فإن النظام الجرمانى يتميز من الناحية التنظيمية القضائية عن تلك المعمول بها فى فرنسا، حيث يضم القضاء العادى والقضاء الإدارى، بالإضافة إلى مجموعة من الأفضية التى تتنوع حسب المنازعات المطروحة، ويمكن تفصيل ذلك كما يلى:

1-القضاء العادى.

يقوم القضاء العادى بالفصل فى المنازعات بين الأشخاص العاديين أو الأشخاص المعنوية الخاصة، ويتكون من هياكل قضائية يمكن تبيينها كما يلى:

أ-محاكم المقاطعات: جهات قضائية محلية بهدف تقريب القضاء للمتقاضين، تفصل فى القضايا التى لا تتجاوز قيمتها 500 أورو، أو فى الاستعجالى مهما كانت قيمته، وكذا مسائل إثبات النسب، وكذلك الزواج، فضلاً على المنازعات الجزائية، سيما الجرائم التى لا تتعدى مدة محكوميتها أربع سنوات.

ب-المحاكم الجهوية: تفصل هذه الجهات القضائية فى المنازعات المدنية والجزائية حيث تعتبر محكمة أول درجة، وكذا محاكم استئناف.

ج-المحاكم الجهوية العليا: دورها استئنافى وهى مقسمة لغرف ويتنوع اختصاصها بين المدنى والجزائى، أين يبلغ عددها أربعاً وعشرين محكمة.

د-المحكمة الفيدرالية العليا: تعدّ محكمة قانون إلا فى حالات استثنائية فتكون محكمة موضوع، حيث تعتبر أعلى هيئة قضائية، وهى مقسمة إلى غرف؛ فتضم 12 غرفة مدنية، و5 غرف جزائية، 8 غرف خاصة ولها مجالات متخصصة تتعدد بحسب القضايا كالتوثيق، الفلاحة والبناء.

2-القضاء الإدارى.

يعتبر القضاء الإدارى القطب الثانى للتنظيم القضائى الجرمانى وفق النموذج الألمانى، ويتكون من ثلاث درجات تشمل محاكم إدارية درجة أولى، ومحاكم إدارية درجة ثانية تختص بالفصل فى الاستئناف، بالإضافة للمحكمة الفيدرالية الإدارية التى تعتبر درجة الثالثة للنظر فى الطعن بالنقض، حيث تتولى هذه الجهات المتنوعة فى القضاء الإدارى الفصل فى المنازعات باستثناء تلك الخاصة بالمنازعات الدستورية والجبائية.

3-القضاء الدستوري.

على اعتبار أن ألمانيا دولة فيدرالية فذلك يجعل الولايات تحظى باستقلال دستوري، فالمحكمة الدستورية الفيدرالية التي تم إنشاؤها في 23 ماي 1949، لا تحظى قراراتها بالقبول ولها نفس القيمة على مستوى الجهات المقررة لها على مستوى الفيدرالية، وتضم 16 قاضي موزعين بالتساوي على غرفتين تتولى كل منها الفصل في المنازعات الخاصة بعلاقة السلطة العامة فيما بينها، مراقبة دستورية القوانين، وكذا دعاوى الأفراد التي تحمي حقوقهم.

4-القضاء العمالي والاجتماعي.

يتكون هذا القضاء من محاكم درجة أولى، ومحاكم عليا للاستئناف، ومحكمة فيدرالية للعمل، وتتكون هذه الهيئات من غرف تتولى النظر في النزاعات الفردية والجماعية للعمل، وبنفس الهيكلة فالقضاء الاجتماعي يتكون من محاكم درجة أولى، ومحاكم عليا للمنازعات الاجتماعية للاستئناف، ومحكمة فيدرالية للمنازعات الاجتماعية تختص بالفصل في المنازعات الخاصة بالضمان الاجتماعي.

5-القضاء المالي.

يعمل القضاء المالي على مراقبة مدى شرعية قرارات الإدارة الجبائية عبر الفصل في المنازعات الضريبية، ويتكون هذا القضاء من درجتين على خلاف ما هو معروف في القضاء العادي والقضاء الإداري فهو يشمل محاكم مالية ومحكمة فيدرالية.

من خلال ملاحظة التنظيم القضائي في ألمانيا يتضح أن مكوناته أكثر تنوعا من تلك الموجودة في فرنسا.